**استبيان بشأن صحة وحقوق النساء والفتيات الجنسية والإنجابية في سياق الأزمات**

**مفهوم/تعريف الأزمة:**

1. **يرجى تقديم معلومات عن الإطار القانوني والسياسي الذي تستخدمه الدولة لإدارة حالات الأزمات وعن كيفية تعريف أو تأطير مفهوم "الأزمة".**

تُعد الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث هيئة اتحادية تقع ضمن اختصاص المجلس الأعلى للأمن الوطني، وتعتبر هي المؤسسة الوطنية لإدارة وتنسيق جميع الجهود ذات العلاقة بالطوارئ والأزمات والكوارث وهي حلقة الاتصال بين المؤسسات الرسمية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل توحيد الإجراءات للتعامل مع الأزمات والطوارئ وإداراتها وأيضاً مسؤولة عن تطوير السياسات والإجراءات الوطنية لأغراض التدريب وتنسيق جميع أنشطة إدارة الطوارئ والأزمات على المستوى الوطني. تعرف الأزمة بأنها حدث يهدد استقرار المجتمع وتعمل الحكومة بواجبها لمواجهتها وتسخر كل إمكاناتها لتطويقها.

وتتمثل رسالة الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات في تنسيق جميع الجهود لحفظ الأرواح، والمحافظة على المؤسسات من خلال تخفيف تأثيرات الحالات الطارئة والأزمات، وتنسيق جهود الإنقاذ الوطنية.

أنجزت الهيئة القانون الاتحادي الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ والكوارث وأطلقت رسميّاً خطتها الاستراتيجية حتى 2021، برؤية تركّز فيها على الريادة في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إدارة وتنسيق جهود مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث بالإمكانيات الوطنية للمحافظة على الأرواح والممتلكات

تتبنى الهيئة في استراتيجيتها 2021 أربعة أهداف يركّز الأول على جاهزية ومرونة المؤسسات والمجتمع في مواجهة المخاطر، ويعني بتعزيز جاهزية ومرونة المؤسسات من خلال تكامل حوكمة جميع مراحل المنظومة وتطوير القدرات والتنسيق لرفع إمكانيات الجهات المعنية بالإضافة لتعزيز تنافسية الدولة عبر تطوير مؤشرات وطنية تعنى بالحد من المخاطر.

ويتمثّل الهدف الثاني للهيئة في استراتيجيتها الجديدة تطوير ورفع فاعلية وكفاءة العمليات الرئيسية في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث عن طريق تطبيق نموذج تشغيلي مؤسسي مستدام خاص بالعمليات الرئيسية وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية والأنظمة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتسخير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لزيادة فاعلية العمليات المطلوبة.

وتركّز الهيئة في الهدف الثالث من أهداف استراتيجيتها على رفع قدرات الكوادر الوطنية في إدارة الطوارئ والأزمات في المؤسسات والقطاعات الحيوية، وذلك بتطوير وتصميم البرامج التدريبية التخصصية وإجراء التمارين والتدريبات الدورية وإشراك الكوادر الوطنية في المؤتمرات والملتقيات لاكتساب الخبرات والمعرفة.

ويشكل نشر الثقافة والوعي عن إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في المجتمع، الهدف الرابع من أهداف استراتيجية 2021 م، بتوعية المجتمع والمؤسسات ونشر الثقافة وإبراز الهوية المؤسسية للهيئة والسعي لتقديم محتوى إعلامي فعَال.

وتتضمن الأهداف الاستراتيجية الأربعة على عشرة مبادرات استراتيجية متنوعة وهي تطوير حوكمة المنظومة، وتعزيز تدابير المنع والوقاية والحد من المخاطر وتأثيرها، وتعزيز قدرات الاستجابة وبناء الإمكانيات والتدابير اللازمة للتعافي، وتطوير الكوادر المختصة، وتعزيز الوعي والثقافة في مؤسسات الدولة والمجتمع، ودعم تطبيق استمرارية الاعمال للقطاع الحكومي، وتطوير مؤشرات وطنية لإدارة الطوارئ، وتطوير منظومة إدارية وتشغيلية متكاملة، والارتقاء بالأنظمة والبنية التحتية الإلكترونية.

1. **يرجى ذكر نوع الحالات التي تتناسب مع مفهوم "الأزمة" في الدولة وتوضيح الحالات المستبعدة.**
* في ضوء التعريفات التي قدمتها القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2011 في شأن إنشاء الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتعديلاته والإطار العام للاستجابة الوطنية فإن الأزمة هي ما تهدد استقرار المجتمع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة لم تشهد أي أزمة فيما يتعلق بحقوق النساء والفتيات الجنسية والإنجابية، علما بأن وزارة الصحة ووقاية المجتمع تعتبر هي الجهة المختصة في تصنيف الأمراض وخطورتها بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وفي الظروف الراهنة تعتبر جائحة كوفيد 19 أهم تحدي يواجه الدولة في هذه الفترة، والجهات المختصة لا تستبعد أي حالات من شأنها تشكل خطر على فرد من أفراد المجتمع.
* وبشكل عام فإن الوضع الصحي للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة متقدم لإن الدولة لديها استراتيجية واضحة لتقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين على أرضها. وعليه لا توجد مؤشرات إلى وجود أي أزمات فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية لدى المرأة.
1. **يرجى تحديد الآليات المؤسسية القائمة لإدارة الأزمات وكيفية تحديد الأولويات؟**

عملت الهيئة مع جميع الجهات المعنية في الدولة على تطوير الخطط الاستراتيجية، ورفع الجهوزية والاستعداد للأزمات والكوارث، بالإضافة لإصدار العديد من الأدلة الإرشادية للتعامل مع الأزمات والطوارئ، ونذكر منها (الدليل الإرشادي لمعايير استمرارية الأعمال)، الذي تم إصدار نسخة خاصة منه لاستمرارية الأعمال في أزمة "كورونا".

حيث تم تعميمه وتفعيله من قبل جميع المؤسسات الحكومية في الدولة، ما شكل نهجاً موحداً، تم من خلاله المحافظة على سير الأعمال واستمرارية الخدمات الحكومية، رغم الظروف الصحية الصعبة.

تم إطلاق مشروع المنظومة الوطنية للإنذار المبكر سنة 2017 وذلك تزامناً مع الخطة الاستراتيجية للهيئة (2017-2021)، حيث تم تقسيم المشروع إلى مراحل مختلفة. استطاعت الهيئة خلال المرحلة الأولى تفعيل استخدام وسيلة النشر الأولى وهي الهواتف المتحركة، وذلك بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين من جهات مختلفة في القطاع الحكومي - الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات - والقطاع الخاص - شركة اتصالات وشركة دو -. حيث تم تفعيل أنظمة إلكترونية وتأهيل البنى التحتية لمختلف شبكات الاتصالات في الدولة. المنظومة الوطنية للإنذار المبكر عبارة عن إجراءات وعمليات وسياسات وتقنيات حديثة تهدف إلى سلامة وحماية جميع الأفراد - المواطنين والمقيمين والزوار - على أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال التحذير الفوري للجمهور المعرض لخطر ما في منطقة جغرافية محددة.

وفي مجال إدارة الأزمات، فقد بدأت الهيئة عملها مبكراً، مع بدء أزمة "كورونا"، بمتابعة تطورات الأزمة مع الجهات المحلية في بادئ الأمر، ورفعها إلى المستوى الوطني مع تطور الموقف، والبدء بالتعامل مع الأزمة بشكل مباشر، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة ووقاية المجتمع، بصفتها الجهة القيادية في التعامل مع الأزمات الصحية، والجهات المساندة على المستوى الاتحادي والمحلي.

ونتيجة لهذا الأداء الفاعل في التعامل والتنسيق لإدارة الأزمات والطوارئ، شهدنا العديد من الإجراءات الاحترازية والاستباقية، مع وجود تنسيق على مستوى عالٍ بين فرق إدارة الطوارئ والأزمات على المستوى المحلي لكل إمارة، وعلى المستوى الاتحادي بين الوزارات المعنية، وعلى المستوى الوطني، بقيادة المجلس الأعلى للأمن الوطني.

**التحديات والممارسات الجيدة**

* **يرجى تسليط الضوء على أي تحديات تواجهها الدولة في توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الممارسات الجيدة التي من شأنها ضمان الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في حالات الأزمات، بما في ذلك، على سبيل المثال، التدابير المتعلقة بالحصول في الوقت المناسب على الأنواع التالية من الخدمات وجوانب الرعاية:**
* الحصول على معلومات غير متحيزة ودقيقة علمياً حول مسائل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛ ينظم [القانون الاتحادي رقم (7)  لسنة 2019 في شأن المساعدة الطبية على الإنجاب](https://www.moj.gov.ae/assets/2020/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D8%B1%D9%82%D9%85%20%287%29%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202019%D8%8C%20%D9%81%D9%8A%20%D8%B4%D8%A3%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%A8.pdf.aspx)، ضوابط استخدام  تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، من قبل المنشآت الطبية المرخصة للقيام بهذه الأنشطة في الدولة. كما يلغي أيضا[القانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2008 في شأن ترخيص مراكز الإخصاب](https://www.dha.gov.ae/Documents/Regulations/Federal%20laws/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%AA%D8%B1%D8%AE%D9%8A%D8%B5%20%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A8.pdf).

يُعمل بالقانون الاتحادي رقم (7) لسنة 2019 في شأن المساعدة الطبية على الإنجاب في كل ما يتعلق بمزاولة العمل في مجال تقنية المساعدة الطبية، والوسائل العلمية المستخدمة لهذا الغرض.

ووفقاً للقانون الجديد تُحدد تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب من قبل وزير الصحة ووقاية المجتمع، ولا يجوز استخدام هذه التقنيات في غير المنشآت الطبية المرخصة لهذا الغرض.

**ضوابط وشروط استخدام تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب**

بضع القانون مجموعة من الضوابط والشروط لاستخدام تقنيات المساعدة الطبية على الإنجاب، والتي تتضمن:

* أن تكون تقنية المساعدة الطبية هي الوسيلة الأنسب طبياً للإنجاب
* ثبوت تعذر الحمل بالاتصال الطبيعي لفترة لا تقل عن سنة، إلا إذا وجد تشخيص مُسبق بوجود ما يمنع الحمل بالاتصال الطبيعي، عندها لا يتم الانتظار لمدة سنة
* موافقة الزوجين خطياً على استخدام تقنية المساعدة الطبية على الإنجاب
* تقديم شهادة من طبيب أخصائي بعدم وجود خطر على حياة الزوجة أو الجنين، أو ضرر بليغ على صحتهما في نطاق المتعارف عليه طبياً
* إعطاء الزوجين شرحا مفصلاً عن التقنية المختارة، ومراحل تنفيذ العملية والمضاعفات، والكلفة المالية، ونسبة الحمل الواقعية لحالات مماثلة في نفس المركز.

**حفظ البويضات وتلقيحها**

أجاز القانون

* تلقيح عدد من البويضات تكفي لزرع أكثر من مرة واحدة، وفقاً لشروط وضوابط معينة
* حفظ البويضات الملقحة ليتم سحب العدد المطلوب زراعته منها عند الحاجة، وذلك لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد لمدد مماثلة بناء على طلب خطي من الزوجين
* حفظ البويضات غير الملقحة أو الحيوانات المنوية المجمدة لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد لمدد مماثلة بناء على طلب خطي من ذوي الشأن.

بينما يحظر القانون على المنشأة الطبية أو أية جهة أخرى، استعمال البويضات غير الملقحة أو الملقحة، أو الحيوانات المنوية لأغراض تجارية، أو لإجراء الأبحاث، أو إدخال تعديلات جينية في سمات المواليد أو التصرف فيها لآخرين.

**الإجهاض**

يعد إجهاض طفل عملية غير قانونية في دولة الإمارات، باستثناء وجود مضاعفات طبية تستدعي ذلك منها:

* التأكد من أن استمرار الحمل يشكّل خطراً على حياة الأم
* وجود دليل طبي معتمد من الجهات المعنية على أن الجنين سيعاني تشوهات متعددة تؤثر سلباً في حياته خلال وجوده في الرحم، ومستقبلاً.

ويتم البت بقرار السماح بالإجهاض من قبل لجنة طبية متخصصة بما يتوافق مع قانون الإجهاض في الدولة. ولا يسمح أن تتم عملية الإجهاض بعد مضي 17 أسبوعاً، أي 120 يوماً من بداية الحمل.

في إطار ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين، تنص [الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015-2021](https://www.gwu.ae/Content/uploads/CZLACDWLHMZJLZLFFLDWNCFTTUARBR.pdf) على توفير خدمات ورعاية صحية للمرأة تعزز صحتها الجسدية والنفسية لضمان رعاية صحية آمنة للمرأة. وقد وضعت الاستراتيجية آليات لتنفيذ هذا الهدف، تشمل:

1. ضمان الحصول على خدمات ورعاية صحية مؤمنة تعزز النهوض بصحة المرأة؛
2. الاهتمام بالاحتياجات الصحية للمرأة في المناطق النائية؛
3. تعزيز وتقوية برامج التثقيف والتوعية الصحية الموجهة للمرأة في مراحلها العمرية المختلفة وكافة مناطق الدولة؛
4. وضع آليات وبرامج تعزز الصحة النفسية للمرأة في جميع مراحل العمر؛

تعمل مراكز رعاية الصحية على توفير الكتيبات التوعوية التثقيفية للجميع من خلالها وكذلك من خلال المواقع الإلكترونية للمؤسسات المختصة، بالإضافة إلى البرامج التثقيفية من محاضرات وندوات التي تعقد بشكل دوري، من جانب آخر تم توفير العيادات الصحية في الأحياء السكنية والتي تتوفر فيها طبيبات الأسرة اللاتي تقدمن الدعم والمساندة للمرأة متى تطلب الأمر ذلك.

1. الوصول إلى المهنيين الطبيين ومقدمي الخدمات الصحية، بمن فيهم القابلات التقليديات، مع توفير ما يكفي من التدريب والسلامة بما في ذلك معدات الحماية الشخصية؛

في ضوء تطور الخدمات الصحية بدولة الإمارات العربية المتحدة إن المؤشرات والإحصاءات تشير إلى أن جميع الولادات تحدث في المستشفيات وتحت إشراف طاقم طبي مدرب ومؤهل، وفي حال حدوث إي طارئ في المنزل فإن سرعة استجابة خدمة الإسعاف عالية لضمان التدخل السريع ونقل المرأة إلى أقرب مستوصف أو مستشفى، وبشكل عام تقوم كلية فاطمة للتمريض على تدريب الفتيات على هذه المهنة إلى جانب وجود جمعية التمريض الإماراتية التي تهتم أيضا بمهنة القبالة. ولابد من الإشارة هنا إلى أن العيادات الحكومية المختصة بالحمل والولادة تقدم ورشات تدريبية مجانية للأم الحامل حول موضوعات مختلفة تتعلق بالصحة الإنجابية

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المركز الأول عالمياً في عدد المنشآت الصحية المعتمدة ومنها المستشفيات التي يحوز أكثر من 85 في المئة منها الاعتماد الدولي وفقاً لتقارير اللجنة الدولية المشتركة لاعتماد المنشآت الصحية «JCI».وتتصدر الإمارات وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، إقليم الشرق الأوسط في 19 مؤشراً ومعياراً يتعلق بالتعامل مع مخاطر الصحة العامة، حيث حققت الدولة أعلى نسب في تقييم القدرات الأساسية للدول الأعضاء من خلال التقييم الخارجي المشترك. ويُعد القطاع الصحي أكثر القطاعات نمواً في الإمارات، حيث يتوقع أن تصل نسبة النمو في الاستثمار بالقطاع الصحي إلى أكثر من (300%) خلال السنوات العشر المقبلة، كما يتوقع أن يرتفع إجمالي عدد أسرّة المستشفيات على امتداد الدولة ليصل إلى 14 ألف سرير بحلول نهاية عام 2020، مقارنة بنحو 8000 سرير في عام 2010.وتشير الدراسات إلى أن حجم سوق الرعاية الصحية في الإمارات يتوقع أن يصل إلى 71,56 مليار درهم منها قرابة 44.4 مليار درهم على الرعاية من قبل العيادات الخارجية للمستشفيات والمرافق الصحية بالدولة، ونحو 27,5 مليار درهم للأقسام الداخلية «التنويم» بالمستشفيات بمختلف أنواعها وأحجامها.

 تعمل الدولة على تطبيــق أفضــل إجــراءات/ ضوابــط التحكــم فــي المخاطــر في جميع الجهات المعنية وبمجــرد رصــد الحاجــة لاســتخدام معــدات الحمايــة الشــخصية فــي مــكان العمــل، يجــب البــدء فــي التفكيــر فــي مختلــف الأنــواع المتاحــة مــن تلــك المعــدات ومــا هــو النــوع الأنســب للعامليــن ومــكان العمــل. عنــد اختيــار معــدات الحمايــة الشــخصية يجــب توفيــر المعــدات التــي جــرى تصميمهــا وتصنيعهــا وفقــً للمعاييــر المناســبة، وهــو مــا يضمــن تلبيــة المعــدات لمتطلبــات الســلامة والصحــة المهنية الأساســية، حيــث يجــب أن تتطابــق معــدات الحمايــة الشــخصية مــع المعاييــر الوطنيــة المحــددة بشــأن النظــام الإماراتــي للرقابــة فــي قــرار مجلــس الــوزراء رقــم 3 لسنة 2016 على المعدات وأدوات ومــواد الحمايــة الشــخصية والســلامة والصحــة المهنيــة، ومــع المعاييــر الدوليــة الــواردة ضمــن النظــام الوطنــي، وأيــة معاييــر دوليــة تعتمدهــا هيئــة الإمــارات للمقاييــس والموصفــات تطبيقــا لهــذا النظــام. علمــا بــأن النظــام الوطنــي يســمح للهيئــة باعتمــاد المعــدات التــي تحمــل عامــة الجــودة الإماراتيــة أو أي عامــة جــودة أخــرى معتمــدة مــن قبلهــا.

1. الحصول على الأدوية الأساسية على النحو الذي تحدده منظمة الصحة العالمية، والاستفادة من المعدات والتكنولوجيات الضرورية لتوفير جودة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية؛

يأتي توفير الدواء في دولة الإمارات العربية المتحدة الإمارات على رأس أولوية عمل الحكومة وتبذل قصارى جهدها على توفير الأدوية مجانا لمواطنيها أو بقيمة مدعومة من خلال التأمين الصحي. بالإضافة على حرصها على تطوير أحدث المعدات والتقنيات في هذا المجال وهناك العديد من المؤتمرات والمعارض المتخصصة التي تحتضنها الدولة للارتقاء المستمر بالقطاع الصحي بما يتوافق مع استراتيجية الدولة نحو الاهتمام بالعلوم المتقدمة والذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات.

إن الكوادر الصيدلانية تؤدي دورا أساسيا ضمن الفريق الطبي المعالج ويحرصون على توفير الأدوية والعلاج اللازم للمرضى حسب البروتوكول العلاجي المعتمد في الدولة وبالتعاون مع نخبة من الأطباء. وإن الدور الحيوي للصيادلة والصيادلة السريرين في تحديد أفضل الأدوية استخداما للحالات المرضية وتفاعلاتها والتحقق من الجرعات الدوائية مما يسهم في تعزيز التكافل بين الأطباء والصيدلانيين لتحقيق أفضل الخطط العلاجية والدوائية

يًعد مختبر الأدوية والأجهزة الطبية المختبر الوحيد في الدولة الذي يعمل على تحليل أصناف مختلفة ومتعددة من الأدوية والأجهزة الطبية ويساهم في عمل الدراسات المتعلقة بالأدوية لدعم الجهات التنظيمية والرقابية من اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديث وتطوير وإعداد المعايير. وهناك العديد من المبادرات منها:

**مبادرة بوابة المريض الذكية**

توفر للمستخدم موقعاً محمياً للاطلاع على ملفه الصحي وتصفح التحاليل المخبرية، المستندات، الأدوية، التطعيمات، المشاكل الصحية والحساسية ومتابعة المواعيد القادمة، ونتائج التحاليل الطبية وهي خدمة متاحة من الهواتف الذكية والكمبيوترات اللوحية.

1. الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وتلقي العلاج الوقائي بعد التعرض له وتلقي العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وكذلك الوقاية والعلاج من الأمراض المنقولة جنسيا؛

إن حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة «الإيدز» بالدولة «منخفضة جدا» بفضل الموروث الديني والاجتماعي الذي يحرم إقامة العلاقات الجنسية خارج منظومة الزواج من جهة وبفضل جهود الجهات الصحية بالدولة من خلال البرنامج الوطني لمكافحة «الإيدز» وبرنامج فحص المقبلين على الزواج وكذلك برامج التوعية بالوقاية من هذا المرض. ﺗﺘﻴﺢ ﻫﺬه اﻟﺨﺪﻣﺔ ﺣﺼﻮل اﻟﻤﺘﻌﺎﻣﻠﻴﻦ ﻋﻠﻰ ﻓﺤﺺ اﻟﻤﻘﺒﻠﻴﻦ ﻋﻠﻰ اﻟﺰواج ﻟﻠﺘﺄﻛﺪ ﻣﻦ ﺧﻠﻮﻫﻢ ﻣﻦ أﻣﺮاض اﻟﺪم اﻟﻮراﺛﻴﺔ واﻟﻤﻌﺪﻳﺔ ﻟﺼﺤﺘﻬﻢ وﺳﻼﻣﺘﻬﻢ وﻋﺪم اﻧﺘﻘﺎل اﻟﻌﺪوى ﺑﻴﻨﻬﻢ.

وفي إطار حرص وزارة الصحة ووقاية المجتمع على تقديم خدمات صحية شاملة ومبتكرة وتعزيز الجانب الوقائي توفر الوزارة خدمة الفحص والمشورة قبل الزواج حيث تتيح هذه الخدمة الحصول على الاستشارة الطبية اللازمة لفحص المقبلين على الزواج والتأكد من خلوهم من أمراض الدم ً الوراثية والأمراض المعدية والمنقولة جنسيا بهدف تقديم النصائح والتوصيات، وضمان مجتمع صحي وأطفال خالين من أمراض ً الدم الوراثية والأمراض المعدية والمنقولة جنسيا.

وتشمل قائمة الأمراض السارية التي يجب الإبلاغ عنها فوراً 31 مرضاً، هي: الشلل الرخوي الحاد، الجمرة الخبيثة، التسمم الوشيقي، الكوليرا، الخناق، الإشريكية القولونية، التسمم الغذائي، داء المستديمة النزلية الغزوي، فيروس نقص المناعة البشري HIV، إنفلونزا الطيور، داء الفيلفيات، الجذام، الملاريا، الحصبة، التهاب السحايا، الشاهوق، الطاعون، شلل الأطفال، السعار، الحصبة الألمانية، المتلازمة التنفسية الحادة - سارس، الجدري، الكزاز متضمناً كزاز الوليد، السل الرئوي وغير الرئوي، وحمى التيفوس، الحميات النزفية الفيروسية، التهاب الكبد الفيروسي A-E، الحمى الصفراء، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، إنفلونزا الخنازير. وفي ما يتعلق بقائمة الأمراض الواجب الإبلاغ عنها أسبوعياً، حسب القسم (ب) في الجدول المحدد بالقرار الوزاري، تتمثل أغلبها في أمراض الزحار الأمبيبي، داء البروسيلات، الجديري المائي، التهاب الملتحمة، التهاب الدماغ، داء الجياريات، الإنفلونزا (النزلة الوافدة)، النكاف، الحمى الراجعة، الجرب، الحمى القرمزية، الإصابات المنقولة جنسياً مثل السيلان والزهري، التيفويد، الالتهاب الكبدي الفيروسي.

1. الخدمات الصحية المتعلقة بالحمل، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها، والمساعدة أثناء الولادة، وخدمات الرعاية التوليدية في حالات الطوارئ؛

توفر المؤسسات الصحية بالدولة خدمات لرعاية الأم الحامل تتيح لها تنظيم زيارات دورية لمتابعة حالة الحمل ويشمل ذلك إجراء الفحوصات المختبرية المطلوبة، الفحص بالأشعة التلفزيونية، التوعية الصحية عن الرضاعة الطبيعية والتغذية وفي حالة الاكتشاف المبكر لعوامل الخطورة يتم التحويل إلى طبيب مختص، وهناك سجلات متابعة مستمرة قبل وبعد الولادة.

في إطار حرص وزارة الصحة ووقاية المجتمع على تقديم خدمات صحية شاملة ومبتكرة وتقديم رعاية صحية وفق أعلى معايير التميز والاحتراف وتحقيق الريادة في المجال الصحي، توفر وزارة الصحة ووقاية المجتمع خدمة الكشف المبكر عن أمراض حديثي الولادة للكشف عن الأمراض الوراثية والخلقية والذي يقدم خدمة فحص المواليد الجدد (للمستشفيات الحكومية والقطاع الصحي الخاص) لكافة إمارات الدولة من خلال المختبر المرجعي لفحوصات الدم لحديثي الولادة بأبوظبي التابع لوزارة الصحة ووقاية المجتمع.

يجب أن يكون لدى الأم التي تنتظر مولودا ملف في مستشفى ولادة، وذلك قبل الشهر السابع من الحمل، لضمان سهولة الوصول للخدمات والفحوصات الطبية اللازمة.

**الإجراءات التي تقوم العيادات بتقديمها في خدمة متابعة ما قبل الحمل؟**

 يتم عادة القيام بما يلي:

1- قياس العلامات الحيوية.

2- خذ التاريخ المرضي وإجراء الكشف الطبي الشامل.

3- جراء الفحوصات المختبرية الأساسية.

4- التأكد من سلامة الأم وقدرتها على الإنجاب عن طريق فحص الرحم بالموجات الصوتية.

5- التثقيف والتوعية الصحية للأم قبل حدوث الحمل.

6- وصف الأدوية التكميلية والعلاجية حسب الحاجة.

7- الاكتشاف المبكر لحالات الحمل ذو الخطورة العالية والتحويل الفوري للمستشفيات للمتابعة وفقاً لدليل رعاية الحامل.

1. الاستفادة من مجموعة كاملة من المعلومات والخدمات الحديثة المتعلقة بوسائل منع الحمل، بما في ذلك وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، فضلاً عن معلومات وخدمات تنظيم الأسرة المتعلقة بتوقيت الحمل والمباعدة بين حالاته وعدد هذه الحالات وعلاجات العقم؛

توفر المراكز الصحية المختصة برعاية الأمومة والطفولة التثقيف المتعلق بالتباعد بين الولادات وأثرها الإيجابي على صحة المرأة وتقدم الطبيبات المختصات الاستشارات الطبية المناسبة للمرأة في هذا المجال حيث توجد بالدولة مستشفيات متخصصة في الحمل والولادة يعمل بها كفاءات طبية متميزة.

1. خدمات الإجهاض الآمن بما في ذلك الأساليب الجراحية وغير الجراحية لإنهاء الحمل والرعاية الإنسانية بعد الإجهاض، بغض النظر عن الوضع القانوني للإجهاض؛

هناك لوائح قانونية وصحية تنظم عمليات الإجهاض عامة، وتقوم المستشفيات باتخاذ الإجراءات المناسبة وفق الحالات بما يضمن صحة وسلامة الأم والطفل ويتم توفير الرعاية القبلية واللاحقة.

1. علاج الأمراض المصاحبة للحمل مثل ناسور الولادة وهبوط الرحم، من بين أمور أخرى؛

تحرص العيادات المتخصصة على متابعة حالة المرأة الحامل وعلى توفير أجود الخدمات للمرأة، ووفق الوضع الصحي للمرأة يقوم الفريق المختص بأخذ أي إجراء طبي مطلوب بما يضمن المصلحة الفضلى للأم الحامل والجنين. يتم العلاج لهذه الحالات من خلال المنشأت الطبية الحكومية والخاصة من خلال استخدام الليزر والتقنيات المتقدمة لعلاج البواسير والشقوق الشرجية والناسور الشرجي وغير ذلك من مشاكل المستقيم.

1. فحوصات وعلاج السرطانات التناسلية؛

إن الاهتمام بصحة المرأة ووقايتها من مختلف الأمراض بما فيها السرطان تلقى اهتمام كبير من المؤسسات الصحية إلى جانب الآليات المعنية بالمرأة عبر تكامل الأدوار فيما بينها من أجل التوعية بأهمية الكشف المبكر والوقاية. وتجدر الإشارة أن الدولة توفر لقاح سرطان عنق الرحم للفتيات في الفئة العمرية من 13 أو 14 سنة في المدارس تنفيذاً لقرار وزارة الصحة ووقاية المجتمع بعد موافقة الأهل، حيث يعطى التطعيم على جرعتين بفارق 6 شهور بين الجرعة الأولى والثانية ويوفر حماية كاملة من السرطان. كما أن المؤسسات الطبية حريصة على حث النساء للقيام باختبارات مسحة عنق الرحم الروتينية / اختبارات عنق الرحم.

أطلق مجلس الوزراء مبادرتي "الفحص الدوري الشامل" و"الكشف المبكر عن السرطان" وذلك بهدف توعية المجتمع بأهمية الفحص الدوري للأمراض غير السارية والسرطانات وعوامل الخطورة المسببة وهشاشة العظام وعوامل الاختطار لأمراض القلب والشرايين.

1. منتجات النظافة الشهرية، وإدارة آلام الدورة الشهرية وتنظيم الدورة الشهرية؛

المنتجات متوفرة بأنواع مختلفة في المحلات التجارية والصيدليات، كما تقوم الطبيبات المختصات في أمراض النساء والولاد بتقديم الاستشارات والعلاجات متى تطلب الأمر ذلك.

1. منع جميع أشكال العنف القائم على نوع الجنس والتحقيق فيها والمعاقبة عليها، والاستفادة من التدخلات الطبية الشاملة في الوقت المناسب، والرعاية الصحية النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي للضحايا والناجين؛

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019 قانون الحماية من العنف الأسري ويعمل على حماية أفراد الأسرة من أي إساءة أو إيذاء أو تهديد يرتكبه أحد أفراد الأسرة، أو من في حكمهم ضد فرد آخر منها متجاوزا ما له من ولاية أو وصاية أو سلطة أو مسؤولية، وينتج عنه أذى مادي أو نفسي.

وتخدم السياسة المرأة والطفل والمسن والرجل وأصحاب الهمم لحمايتهم جميعاً من العنف والإيذاء بشتى أشكاله كما تنظم السياسة إجراءات وآليات العمل في المؤسسات العاملة في مجال العنف الأسري، وتعزز من تكامل الأدوار بين المؤسسات بين قطاعات الدولة، كما تعمل على توحيد المفاهيم الخاصة به وأشكاله وعناصره، بما يساهم في وجود إطار مرجعي يساهم في استخلاص النتائج والمبادرات لمعالجة القضايا المرتبطة بالعنف الأسري.

جاء قانون الحماية من العنف الأسري، الذي صدر مؤخراً، ليكون أحد أهم التشريعات الضامنة لاستقرار الأسر وتماسكها، ولاسيما في ظل وجود تشريعات وسياسات واستراتيجيات سابقة، اعتمدتها دولة الإمارات العربية المتحدة لأجل تحقيق المستهدفات الخاصة في حفظ كيان الأسر، وبما ينعكس إيجابياً على استقرار أفرادها وجعلهم شركاء فاعلين في مسيرة الدولة التنموية. وفي هذا الإطار، يُنظر إلى جهود سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية (أم الإمارات) بكثير من التقدير والإجلال في مجال مكافحة العنف الواقع على النساء والأطفال؛ سواء كان ذلك العنف جسدياً أو نفسياً أو معنوياً أو حتى اقتصادياً، وذلك للحد من الظواهر العنيفة، ومعاقبة الجناة قانونياً، حتى يتم ردعهم والتوقف عن التمادي في ممارسة العنف.
ويعدّ قانون الحماية من العنف الأسري سابقة نوعية في دولة الإمارات؛ كونه يعمل على تطبيق معايير الحماية، من خلال تخويل النيابة العامة نفسها أو تخويل الضحية لها، لإصدار أمر حماية يُلزم المعتدي بعدم التعرض للضحية، وعدم الاقتراب من الأماكن المقررة لحمايتها وعدم الإضرار بممتلكاتها الشخصية، وإجراءات عدّة تضمن توفير الحماية الفاعلة للضحايا أو الأشخاص المحتمل تعرضهم للعنف. كما يسعى القانون إلى وضع حلول جذرية لمشكلة العنف وإبعاد الضحية عن مصدر التهديد، وتوفير حماية فاعلة لها، وذلك باعتباره مكملاً للعديد من التشريعات الوطنية التي تضمن توفير الحماية لضحايا الاعتداءات الأسرية؛ فهناك مثلاً قانون الأحوال الشخصية الاتحادي الذي يهدف إلى حماية الأسرة وكيانها ويحافظ على روابطها، إضافة إلى قانون «وديمة» الذي جاء اعتماده بهدف حماية الطفل من الاعتداء والتحرش والإيذاء، لتصبح هذه المنظومة التشريعية، وبما نصّت عليه من عقوبات رادعة، إحدى أهم ضمانات حماية أي فرد من أفراد الأسرة من العنف، وتبعده عن مصادر الخطر والتهديد، والحد من شتى أنواع الإهمال والعنف، للحفاظ على الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في بناء المجتمع والدولة.

1. تدابير لمنع وحظر ممارسات من قبيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال المبكر والقسري؛

لقد أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة كافة التدابير من أجل ضمان سلامة الإناث عبر منع كافة الممارسات التي من شأنها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث كما أنها رفعت سن الزواج إلى 18 عاما بموجب القانون الاتحادي للأحوال الشخصية. وفقاً للقانون فإن عقد الزواج هو الإطار القانوني المشروع لتكوين عائلة جديدة وإنجاب أطفال في دولة الإمارات بهدف حماية حقوق الزوجين وأطفالهما، ويجوز لكافة المقيمين على أرض الدولة إتمام زواجهم في دولة الإمارات بصرف النظر عن الجنسية، والمعتقد الديني ولا يوجد زواج أطفال أو قسري في الإمارات.

1. الضمانات القانونية والسياسية ضد الانتهاكات والتأخير في تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالسرية والإحالات والموافقة المستنيرة والاستنكاف الضميري ومتطلبات موافقة الطرف الثالث؛

إن حكومة دولة الإمارات حريصة على الارتقاء المستمر بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، والأمر ينطبق ذلك على تقديم مختلف الخدمات الصحية عامة بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية عبر وضع معايير لقياس الأداء المؤسسي ومحاسبة المؤسسات المختلفة المعنية في هذا المجال.

1. القدرة على تحمل تكاليف خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وخاصة لمن هن في حالة ضعف؛

الخدمات الصحية مجانية بشكل عام والتأمين الصحي يقوم بتغطية الجزء الأكبر من التكاليف

1. معلومات أخرى ذات صلة قد تؤثر على توفُّر الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وسهولة الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها ومقبوليتها وجودتها.

أن رؤية الإمارات 2021 وضعت خطة شاملة ودقيقة تهدف إلى اعتماد أعلى المعايير العالمية في الأنظمة الطبية، تقوم على التعاون بين مختلف الهيئات الحكومية والقطاع الخاص للارتقاء بممارسات الرعاية الصحية إلى مستويات عالمية، تضع المريض أولاً، وتشمل تطوير الخدمات والكوادر الطبية والمنشآت، بهدف ترسيخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الرائدة في جودة الرعاية الصحية بحلول عام 2021.

**التجارب المستخلصة من الأزمات**

1. يرجى ذكر حالات الأزمات التي مرت بها دولتكم في السنوات الخمس الماضية.

لم تمر دولة الإمارات العربية المتحدة بأي أزمات تذكر في هذا المجال خلال في الفترة الماضية عدا الظواهر الصحية العالمية وعليه فإن ما سيذكر في هذا القسم من هذا استبيان هو قياس على تجربة الدولة في ظل جائحة كوفيد 19 متى أمكن الاستشهاد بالتجربة كإطار عام معتمد للتعامل مع الأزمات.

أزمة جائحة كوفيد 19 حيث كرست دولة الإمارات العربية المتحدة ومنذ بداية تفشي الجائحة جهودها لوضع الإنسان على رأس أولوياتها، فقد اتخذت شتى التدابير لحماية المجتمع الإماراتي من انتشار الفيروس، وبادرت بتسهيل الحياة للمواطنين والمقيمين فيها. وذلك عبر اعتماد عدد من السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية لمكافحة الجائحة شملت الجوانب الصحية والتعليمية والأمن الغذائي، وسنت عدد من التشريعات والأنظمة الوطنية التي ساهمت وبشكل كبير في الحد من الجائحة. كما حرصت حكومة الإمارات وفي إطار الجهود والتدابير الاحترازية والوقائية التي تبذلها في مكافحة جائحة كوفيد-19 على الاسترشاد بالتوصيات والمبادئ التوجيهية الفنية الصادرة عن مختلف المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة وأجهزة وآليات ولجان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الموجهة لكافة دول العالم أثناء مكافحة الجائحة، والتي كان لها الأثر والمردود الإيجابي الجيد في اعمال حقوق الانسان على الصعيد الوطني.

2 - يرجى توضيح مدى تأثير تلك الأزمات على النساء والفتيات، كما يرجى تقديم معلومات خاصة عن الجوانب التالية:

1. يرجى تحديد مجموعات النساء والفتيات الأكثر تأثرًا وكيفية تأثرهن، مع مراعاة العوامل المختلفة، مثل العمر، والموقع الجغرافي (بما في ذلك المناطق الحضرية والريفية)، والأصل العرقي والاجتماعي والإعاقة، والحالة الاجتماعية، وحالة الهجرة، والوضع بالنسبة للجنسية أو حالة أخرى.

كما سبق الذكر فإن الدولة لم تمر بأزمة في هذا المجال، وقد حرصت الدولة على حماية المرأة والطفل عبر توفير القوانين من باب الوقائي أو التدخل في حال حدوث أي مشكلة مثل قانون الطفل وقانون حماية والسياسة الحماية من العنف الأسري، إلى جانب هناك استراتيجية حكومية لتطوير وضمان جودة الخدمات في المناطق الحضرية والريفية دون تمييز

1. يرجى توضيح أثر ذلك على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الخاصة بهن. يرجى توضيح ما إذا تم تحديد أي عوامل خطر واحتياجات معينة. يرجى توضيح ما إذا كانت هناك بيانات و/أو معلومات نوعية مصنفة حسب العوامل المدرجة تحت السؤال 6 (أ). وإذا لم يكن كذلك، يرجى توضيح السبب.

على الرغم من أن السجلات الإدارية تسجل الحالات التي ترد إلى العيادات لطلب أي من الخدمات الصحية والتوعوية، إلاّ أن البيانات المنشورة تعكس كل التفاصيل ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد النسائي العام ومجلس الإمارات للتوازن بين الجنسين يعملان على إنشاء قواعد معلومات مصنفة حسب النوع الاجتماعي.

1. يرجى تحديد العقبات الرئيسية، إن وجدت، التي واجهتها الدولة في تحديد ومعالجة أثر الأزمة على الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات؟

لم تواجه الدولة أزمة في هذا الجانب.

1. يرجى تحديد التدابير التي تم اعتمادها أثناء الأزمة وبعدها لضمان وصول النساء والفتيات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. يرجى الإشارة إلى خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية المعترف بها كخدمات أساسية في السياسة الصحية أو قوانين دولتكم وتُموَّل من خلال النظام الصحي. كما يرجى تحديد الخطوات التي اتخذت لضمان استمرارية الخدمات والوصول إليها خلال الأزمة.

توجد استراتيجيات وقائية من خلال التوعية والتثقيف إلى جانب التطعيمات والفحوصات الدورية إضافة إلى دورات التأهيلية للمقبلين على الزواج حول أسس العلاقات الزوجية الناجحة وغيرها من البرامج التثقيفية التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة في هذا المجال.

وفي ضوء أن الدولة لم تمر بأزمة في هذا المجال، إلاّ أن التعامل مع أزمة كوفيد 19 أوضحت جاهزية الدولة للتعامل مع أزمة قد تمر بها مستقبلا وضمان استمرارية الخدمات ووصولها لجميع فئات المجتمع بما في ذلك المرأة.

## **القوانين والتشريعات والأنظمة الوطنية: -**

## **أصدرت حكومة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من التشريعات والأنظمة واللوائح والقرارات وذلك في إطار مكافحة جائحة كوفيد-19 أهمها: -**

1. القانون الاتحادي رقم /3/ لسنة 2020 بشأن تنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في الدولة، الهادف إلى تنظيم المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية في الدولة
2. قرار مجلس الوزراء الصادر في شهر أبريل 2020 بخصوص نشر وتبادل المعلومات الصحية الخاصة بالأمراض السارية والأوبئة، والمعلومات الخاطئة ذات العلاقة بصحة الإنسان، والذي يهدف للحفاظ على صحة وسلامة المجتمع.
3. قرار النائب العام رقم (39) لسنة 2020 بتعديل القرار رقم (38) لسنة 2020 بشأن تطبيق لائحة ضبط المخالفات والجزاءات الإدارية الصادر بها قرار مجلس الوزراء رقم 17 لسنة 2020، والذي يحدد الضوابط المتعلقة بمخالفة التدابير الصادرة عن وزارة الصحة ووقاية المجتمع، وضوابط عدم اتخاذ إجراءات التعقيم اللازمة.
4. قرار وزاري رقم (279) لسنة 2020 في شأن استقرار العمالة بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، والدليل الإرشادي المؤقت الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتوطين.
5. قرار وزاري رقم (281) لسنة 2020 في شأن تنظيم العمل عن بعد بمنشآت القطاع الخاص خلال فترة تطبيق الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، الصادر عن وزارة الموارد البشرية والتوطين.
6. دليل تطبيق "العمل عن بعد" في الحكومة الاتحادية وارشادات إجرائية في الظروف الطارئة، الصادر عن الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في شهر مارس 2020
7. الدليل الاسترشادي لجاهزية استمرارية الاعمال لمنشآت القطاع الخاص المسجلة لدى وزارة الموارد البشرية والتوطين.
8. يرجى تحديد البروتوكولات أو الأنظمة الأخرى التي تم وضعها لمنع النتائج السلبية على الصحة الإنجابية والجنسية بسبب المخاطر الشائعة التي تسببها الأزمات، بما في ذلك على سبيل المثال، العنف القائم على نوع الجنس وزواج الأطفال. يرجى توضيح ما إذا تم اعتماد أي تدابير خاصة لمجموعات محددة من النساء والفتيات.

وجود الخطوط الساخنة للتبليغ ووجود نيابة الأسرة ومراكز الدعم الاجتماعي ومؤسسات رعاية وحماية المرأة والطفل من جميع أشكال العنف تلعب دورا كبيرا في الوقاية والتدخل السريع إذا تطلب الأمر ذلك.

1. يرجى توضيح ما إذا شاركت المنظمات المعنية بحقوق المرأة في تقييم الاحتياجات والأثر وسياسات الانتعاش. وإذا لم يكن الأمر كذلك، يرجى توضيح السبب.

إن الآلية التي استخدمت في التعامل مع جائحة كوفيد 19 هو النهج التشاركي بين المؤسسات الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني وتم التأكد وجودة مشاركة من الجنسين.

شارك الاتحاد النسائي العام من خلال مبادرة كوني جسر الأمان ومبادرة صحتك تحت المجهر من تعزيز التوعية وكذلك الجمعيات النسائية والجهات المعنية بالمرأة

1. يرجى تحديد الجهات أو المؤسسات التي لعبت دورًا في توفير الاستجابة لحالات الطوارئ. كما يرجى وصف دورها وشرح الأدوار التي قامت بها، إن وجدت آليات حقوق المرأة الوطنية أو آليات حقوق الإنسان، أو غيرها من الهيئات المماثلة وكذلك منظمات المجتمع المدني.

الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث: تعمل تحت مظلة وإشراف المجلس الأعلى للأمن الوطني، وتهدف الهيئة إلى تحقيق سياسة الدولة فيما يخص الإجراءات اللازمة لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، وتعتبر الهيئة الجهة الوطنية الرئيسية المسؤولة عن تنسيق ووضع المعايير والأنظمة واللوائح المتعلقة بإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، ووضع خطة وطنية موحدة للاستجابة لحالات الطوارئ، وتقوم الهيئة بدور رئيسي وفاعل في تطوير الاستجابة الوطنية والدولية لمواجهة جائحة كوفيد-19. كما تنخرط بفاعلية في الجهود الدولية الرامية إلى احتواء تداعيات انتشاره.

الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية: تقوم الهيئة بدور بارز في إدارة الأزمة الحالية، وذلك من خلال اتخاذ جملة من القرارات للتخفيف على المقيمين على أرض الدولة من الآثار المترتبة على التدابير الدولية المتخذة في مواجهة تفشي فيروس كورونا خاصةً في أعقاب الإغلاق الشبه الكلي لحركة الملاحة الجوية. وشملت تلك القرارات: اعتبار إقامة الوافدين، سواءً كانوا متواجدين داخل الدولة أو خارجها سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر من هذا العام، واعتبار التأشيرات وأذونات الدخول للمتواجدين داخل الدولة سارية المفعول حتى نهاية ديسمبر من هذا العام، بالإضافة لاعتبار جميع بطاقات الهوية المنتهية في الأول من مارس لهذا العام سارية المفعول لغاية نهاية ديسمبر 2020، واصدار تصاريح عودة المقيمين الموجودين في الخارج إلى الدولة.

اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات: اعتمد مجلس الوزراء بتاريخ 7 ابريل 2020 قرارا بتشكيل اللجنة الوطنية العليا لتنظيم التطوع خلال الأزمات، برئاسة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، وتضم اللجنة ممثلين من الجهات ذات العلاقة وتهدف إلى تطوير منظومة متكاملة ومستدامة للعمل التطوعي في الدولة خلال الأزمات، وبالتعاون مع كافة الأطراف المعنية بالعمل التطوعي في الدولة من أفراد ومؤسسات.

لجنة إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث الناجمة عن جائحة كورونا في إمارة أبو ظبي، معنية باتخاذ التدابير الوقائية والاحترازية في إمارة ابوظبي في مكافحة كوفيد-19.

اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث في دبي: تقوم بالمراجعة المستمرة للتدابير الوقائية في إمارة دبي لمواجهة فيروس كوفيد-19.

لجنة إعادة المقيمين من الخارج: معنية بتسهيل عودة الأجانب المقيمين في الدولة من الخارج، والذين حالت الجائحة دون عودتهم في وقت سابق نظرا للإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذتها دول العالم في مكافحة الجائحة بما فيها تعليق رحلات السفر.

مجلس الإمارات للأمن الغذائي: أطلقه مجلس الوزراء في شهر يناير 2020، ويعد منصة مركزية لإدارة ملف الغذاء في الدولة، ويقوم المجلس باقتراح الأنظمة والتشريعات والسياسات ذات الصلة بالغذاء، وتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ومراجعة تشريعات الغذاء، والحرص على الامدادات الشامل للغذاء.

1. يرجى توضيح كيفية تمويل عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ وإلى أي مدى اعتمدت هذه العمليات على المعونات أو المساعدات الأجنبية، إن وجدت. ويرجى أيضا توضيح الكيفية التي يتم بها في دولتكم ضمان التمويل الكافي للصحة الجنسية والإنجابية للمرأة بشكل عام على أساس مستمر.
2. بشكل عام في أوقات الطوارئ والأزمات ووفق الإطار العام للاستجابة الوطنية يتم تخصيص موازنات للاستجابة من قبل الدولة والمؤسسة المختصة وقد يتم دعمها بموازنة استثنائية إلى جانب وجود مساهمات مجتمعية نوعية ومادية كما ظهر في ظروف مكافحة جائحة كوفيد 19.
3. يرجى تحديد العقبات التي واجهتها منظمات المجتمع المدني في جهودها لتقديم الخدمات الجنسية والإنجابية.

استقطاب الكوادر المتخصصة للتطوع لتقديم الدعم والمساندة في هذا الجانب قد يكون أحد العقبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني.

7-يرجى تحديد أي دروس مستفادة، كما يرجى توضيح ما إذا كانت هذه الدروس قد طُبِّقت في إطار استراتيجيات التأهب أو في حالات الأزمات اللاحقة وكيف تم ذلك.

توجد في المؤسسات الطبية الاتحادية والمحلية لجان طبية المختصة تحال لها الحالات التي تتطلب تدخل وتجتمع هذه اللجان بشكل دوري للبت في القضايا المستعجلة.

أعلنت حكومة الإمارات ممثلة بوزارة الصحة ووقاية المجتمع، ووزارة الداخلية وكتدبير احترازي للحد من انتشار كوفيد-19، عن إطلاق البرنامج الوطني للتعقيم، وذلك وبالتنسيق مع كافة المؤسسات المعنية على المستوى الوطني في مختلف إمارات الدولة، يهدف لإجراء تعقيم كامل لكافة المرافق العامة، والشوارع، ومرافق النقل العام وخدمة المترو.

1. استراتيجية دولة الإمارات لما بعد كوفيد – 19: تهدف إلى تطوير منظومة العمل الحكومي، وذلك عبر وضع خطط عمل وسياسات وآليات تطبيق على الأرض وتغطي 6 قطاعات رئيسية هي: الصحة والاقتصاد والأمن الغذائي والتعليم والمجتمع والحكومة.

8-إذا كانت دولتكم لديها برامج مساعدة إنسانية، يرجى توضيح ما إذا كانت الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية مشمولة صراحة في استراتيجية المساعدة الإنسانية، كما يرجى توضيح كيفية تحديد أولويات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

* + هناك العديد من المبادرات الإنسانية من خلال المؤسسات الخيرية أو غيرها من المؤسسات المجتمعية، تقدم المساعدات إنسانية صحية للمحتاجين بشكل عام، لا يوجد برنامج خاص للمسائل الجنسية والإنجابية؛ حيث تقوم هذه المؤسسات بالتجاوب مع جميع الحالات المتقدمة بغض النظر على مجالها والتأكد من استحقاقها للمساعدة بعد دراسة الحالات
	+ دشن برنامج فاطمة بنت مبارك للتطوع بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام عيادة صحة المرأة والطفل المتنقلة للتطبيب عن بُعد كأول عيادة متنقلة معنية بصحة المرأة والطفل في مبادرة هي الأولى من نوعها في المنطقة، و تتضمن العيادة التخصصية للمرأة والطفل وحدات للكشف الإكلينيكي على المرأة والطفل ووحدة التشخيص المختبري للسكر والدهون وأمراض الكلى والكبد ووحدة فحص القلب بالموجات الصوتية وفحص جهد القلب ووحدة للتثقيف والتوعية تقدم خدماتها التخصصية عن بُعد للنساء والاطفال المصابين بمرض فيروس كورونا او المشتبه بهم أو المخالطين في اماكن العزل والحجز وبالأخص المصابين بأمراض مزمنة من خلال تكنولوجيا التطبيب عن بعد وبإشراف نخبة من كبار الاطباء المتطوعون في برنامج الشيخة فاطمة بنت مبارك للتطوع داخل الدولة وخارجها .

9 - يرجى توضيح التحديات الرئيسية، إن وجدت، التي تواجهها النساء والفتيات في الوصول إلى العدالة والحصول على تعويضات عن انتهاكات حقوقهن الجنسية والإنجابية، بما في ذلك أي حواجز إجرائية، وأنواع المساعدة المتاحة للوصول إلى سبل الانتصاف القانونية وغيرها. ويرجى أيضا تحديد مجموعات النساء والفتيات الأكثر تضررا. وعند الانطباق، يرجى توضيح الدور الذي قامت به لجنة وطنية للحقيقة والمصالحة (أو هيئة مماثلة) في ضمان الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات والتعويضات.

لا توجد تحديات حقيقية لأنه لا توجد مؤشرات تدل على وجود انتهاكات في الحقوق الجنسية والإنجابية، في إلى جانب وجود الآليات الوطنية الداعمة للمرأة فقد قام الاتحاد النسائي العام بإنشاء بوابة إلكترونية للاستشارات التي تسهل للمرأة الوصول إلى الدعم والمساند.

**التأهب والانتعاش والقدرة على الصمود**

10-يرجى توضيح ما إذا كانت هناك أي استراتيجية /خطة/سياسة للتأهب أو إدارة المخاطر في دولتكم. وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات عن الجوانب التالية:

1. يرجى تحديد الأزمات التي تشملها الاستراتيجية/ الخطة/السياسة والحالات المستبعدة.

الإطار العام للاستجابة الوطنية قدم تعريفا عاما للأزمة بأنه حدث أكثر تعقيدا، يهدد استقرار جزء كبير من المجتمع من الطارئ ومقدرة الحكومة على القيام بواجباتها، وترك للمؤسسات الحكومية حسب الاختصاص تحديد مستوى الأزمات وخطة الاستجابة، وفي هذا السياق فإن وزارة الصحة ووقاية المجتمع هي جهة الاختصاص

1. يرجى توضيح ما إذا تتضمن هذه الاستراتيجية/ الخطة/السياسة تعريف للأزمة؟ وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تضمين التعريف المستخدم.

أنجزت الهيئة القانون الاتحادي الخاص بإدارة الأزمات والطوارئ والكوارث واطلقت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث رسميّاً خطتها الاستراتيجية حتى 2021، برؤية تركّز فيها على الريادة في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في إدارة وتنسيق جهود مواجهة الطوارئ والأزمات والكوارث بالإمكانيات الوطنية للمحافظة على الأرواح والممتلكات ، تتبنى الهيئة في استراتيجيتها 2021 أربعة أهداف يركّز الأول على جاهزية ومرونة المؤسسات والمجتمع في مواجهة المخاطر، ويعني بتعزيز جاهزية ومرونة المؤسسات من خلال تكامل حوكمة جميع مراحل المنظومة وتطوير القدرات والتنسيق لرفع إمكانيات الجهات المعنية بالإضافة لتعزيز تنافسية الدولة عبر تطوير مؤشرات وطنية تعنى بالحد من المخاطر.

ويتمثّل الهدف الثاني للهيئة في استراتيجيتها الجديدة تطوير ورفع فاعلية وكفاءة العمليات الرئيسية في إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث عن طريق تطبيق نموذج تشغيلي مؤسسي مستدام خاص بالعمليات الرئيسية وتطبيق أفضل الممارسات الإدارية والأنظمة في مجال إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث وتسخير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لزيادة فاعلية العمليات المطلوبة. وتركّز الهيئة في الهدف الثالث من أهداف استراتيجيتها على رفع قدرات الكوادر الوطنية في إدارة الطوارئ والأزمات في المؤسسات والقطاعات الحيوية، وذلك بتطوير وتصميم البرامج التدريبية التخصصية وإجراء التمارين والتدريبات الدورية وإشراك الكوادر الوطنية في المؤتمرات والملتقيات لاكتساب الخبرات والمعرفة. ويشكل نشر الثقافة والوعي عن إدارة الطوارئ والأزمات والكوارث في المجتمع، الهدف الرابع من أهداف استراتيجية 2021 م ، بتوعية المجتمع والمؤسسات ونشر الثقافة وإبراز الهوية المؤسسية للهيئة والسعي لتقديم محتوى إعلامي فعَال. وتتضمن الاهداف الاستراتيجية الاربعة على عشرة مبادرات استراتيجية متنوعة وهي تطوير حوكمة المنظومة، وتعزيز تدابير المنع والوقاية والحد من المخاطر وتأثيرها، وتعزيز قدرات الاستجابة وبناء الإمكانيات والتدابير اللازمة للتعافي، وتطوير الكوادر المختصة، وتعزيز الوعي والثقافة في مؤسسات الدولة والمجتمع، ودعم تطبيق استمرارية الاعمال للقطاع الحكومي، وتطوير مؤشرات وطنية لإدارة الطوارئ، وتطوير منظومة إدارية وتشغيلية متكاملة، والارتقاء بالأنظمة والبنية التحتية الإلكترونية.

1. يرجى توضيح ما إذا كانت هذه الاستراتيجية/ الخطة/السياسة تشمل تدابير تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. وإذا كان الأمر كذلك، يرجى وصف التدابير المدرجة وأي تدابير خاصة متوخاة و/أو اعتمدت لفئات محددة من النساء والفتيات فيما يتعلق بالتأهب والانتعاش.

تعمل الدولة من خلال الاتحاد النسائي العام على بناء قدرات المؤسسات والتأكد من إدماج منظور النوع الاجتماعي في مختلف السياسات والاستراتيجيات.

1. يرجى توضيح كيفية تحديد وتقييم المخاطر المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في المناطق الحضرية والريفية.
2. تقوم المراكز البحثية الصحية بدراسات متابعة دورية للمستجدات الصحية وإجراء مقارنات معيارية، والقيام بالمسوحات واستطلاعات الرأي تعتبر من أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال
3. يرجى توضيح ما إذا شاركت منظمات حقوق المرأة في: 1) تطوير الاستراتيجية/ الخطة/السياسة؛2) تقييم المخاطر المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية؛3) تصميم التدابير المنفذة؛ 4) رصد الاستراتيجية/ الخطة/السياسة. كما يرجى تحديد الخطوات المتخذة لضمان مشاركتهم وإدراج منظور جنساني في التأهب للأزمات وإدارتها والانتعاش في أعقابها.

إن الاتحاد النسائي العام باعتباره الممثل الرسمي للمرأة في دولة الإمارات العربية فإنه شريك استراتيجي في مراجعة واقتراح وإطلاق أي من استراتيجيات وسياسات ومبادرات تضمن جودة الحياة للمرأة، بل أنه قام بتوفير الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة التي تضمنت هدفا استراتيجيا يرمي إلى الارتقاء بجودة الخدمات الصحية المقدمة للمرأة في مختلف أرجاء الدولة، وقام بعقد سلسلة من الاجتماعات كمسرع صحة المرأة ما بعد الولادة، وتم إطلاق تحدي الـ100 يوم متمثلا في رفع نسبة زيارات ما بعد الولادة، للسيدات المواطنات في المنشآت الصحية بالدولة بنسبة 70%، وزيادة نسبة الرضاعة الطبيعية، واكتشاف حالات الاكتئاب ما بعد الولادة والتدخل المبكر للعلاج، وزيادة نسبة السيدات اللواتي يخضعن للفحص المبكر لسرطان عنق الرحم.

1. يرجى توضيح ما إذا كانت الاستراتيجية/الخطة/السياسة قد خضعت لأي تقييمات حتى الآن. وإذا كان الأمر كذلك، فيرجى توضيح النتائج والتوصيات الرئيسية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات.

في ضوء جائحة كوفيد 19 قامت الدولة بمراجعة الإطار العام للاستجابة الوطنية والتي تشمل جوانب عدة بما في ذلك القضايا المتعلقة بصحة وسلامة المرأة

11-إذا لم يكن لدى دولتكم خطة يمكن أن تدخل حيز التنفيذ على الفور في وقت الأزمات، يرجى توضيح سبب ذلك.

لم تظهر الحاجة إلى وجود خطة خاصة بالصحة الإنجابية والجنسية

12-يرجى توضيح ما إذا كانت هناك سُبُل محددة يمكن للآليات الدولية لحقوق الإنسان أن تدعم من خلالها الدول في جهودها لمعالجة أزمة معينة.

تقديم دراسات وأفضل الممارسات للاستفادة منها في التطوير المستمر

**المراجع:**

<https://www.ncema.gov.ae/ar/home.aspx>

https://www.mohap.gov.ae/ar/Pages/default.aspx

https://www.albayan.ae/opinions/articles/2020-04-09-1.3825395

<https://www.ecssr.ae/reports_analysis/>

[https://www.mohamah.net/law/جريمة-الإجهاض-في-القانون-الإماراتي](https://www.mohamah.net/law/%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B6-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A)

* + **تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة جائحة كوفيد-19) – وزارة الخارجية إدارة حقوق الإنسان 2020**